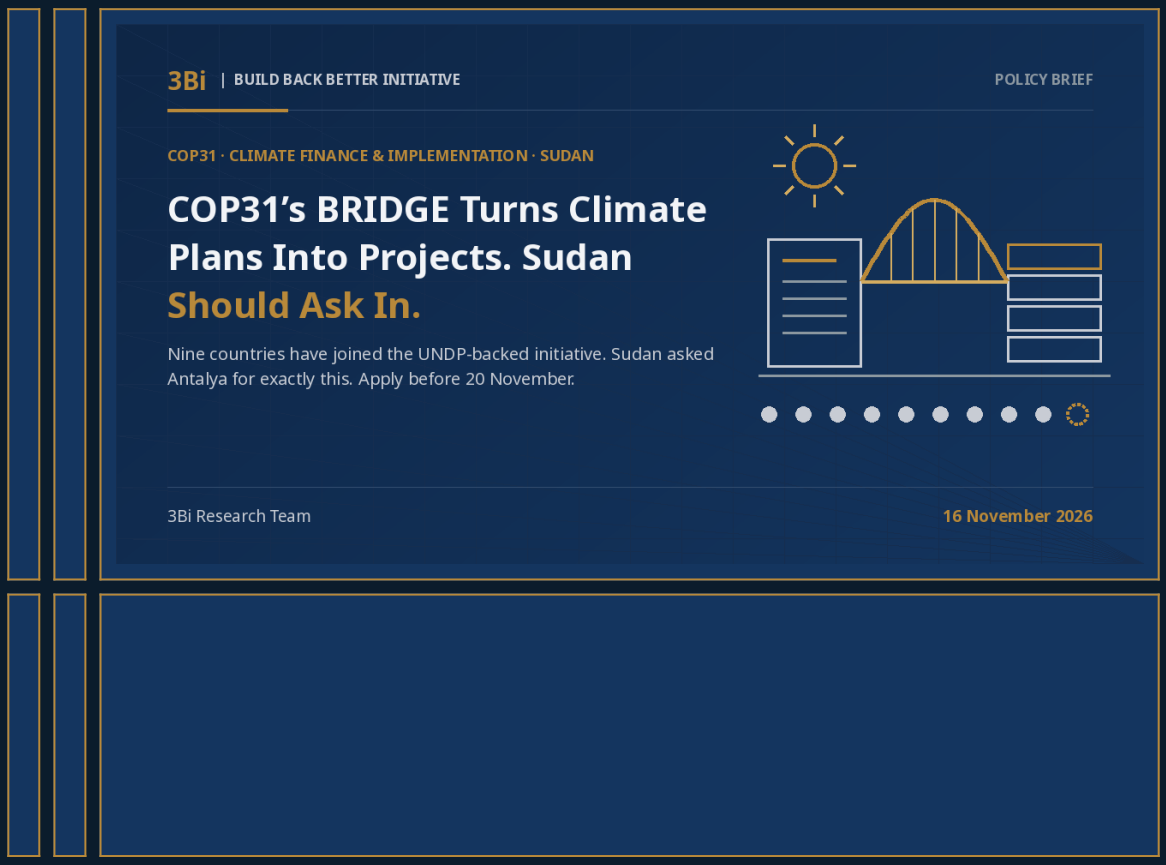
مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI

أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.



مبادرة «الجسر» في COP31 تساعد تسع دول على تحويل خططها المناخية إلى مشروعات قابلة للتمويل.. والسودان طلب ذلك في أنطاليا، فليتقدّم الآن

فريق 3Bi للأبحاث | ورقة سياسات | 16 نوفمبر 2026

المحتويات

المطلب 1
لماذا الآن 1
الأدلة 1
الرد على الحجة المضادة 2
ما توصي به 3Bi تحديدًا 3
المصادر والتواصل 3

تساعد مبادرة «جسر تنفيذ العمل المناخي» التي أطلقها COP31 الحكومات على تحويل خططها المناخية إلى مشروعات قابلة للتمويل، بدءًا بالكهرباء، وقد انضمت إليها تسع دول بينها إثيوبيا وزامبيا. والسودان طلب هذا النوع من الدعم في أنطاليا، فليرسل خطاب اهتمام قبل 20 نوفمبر.

في 13 نوفمبر 2026، وفي COP31 بأنطاليا، انضمت تشيلي ولبنان والمكسيك وزامبيا إلى «جسر تنفيذ العمل المناخي» الذي أطلقته رئاسة COP31 لمساعدة الدول على تحويل خططها المناخية إلى مشروعات جاهزة للاستثمار، وليس السودان بين الدول التسع المشاركة. (رسم من 3Bi)

فريق 3Bi للأبحاث | ورقة سياسات | 16 نوفمبر 2026

المطلب

قبل أن يُختتم COP31 في 20 نوفمبر، على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، جهة الاتصال الخاصة بالسودان لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن يرسلا معًا خطاب إبداء اهتمام إلى «جسر تنفيذ العمل المناخي» (Climate Implementation Bridge – BRIDGE)، وهي المبادرة الجديدة التي أطلقتها رئاسة COP31 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الحكومات على تحويل خططها المناخية إلى مشروعات جاهزة للاستثمار، وأن يقترحا الكهرباء الشمسية مدخلًا للسودان. الكلفة خطاب واحد، بلا رسوم عضوية ولا مؤسسة جديدة، وهو يستجيب لطلب قدّمه السودان نفسه في كلمته الوطنية أمام قمة قادة COP31 قبل خمسة أيام. أما التوقيت فمهم، لأن المبادرة تتوسع الآن، وستنتقل رعايتها إلى رئاسة COP32 في أديس أبابا العام المقبل.

لماذا الآن

في 13 نوفمبر، يوم «التمويل والتجارة» في COP31، أعلنت الرئاسة انضمام تشيلي ولبنان والمكسيك وزامبيا إلى المبادرة، بعد الدفعة الأولى التي ضمّت إثيوبيا وفيجي وإندونيسيا وباكستان وأوزبكستان، والتي أُعلنت خلال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي اليوم نفسه وقّعت وزارة الخزانة والمالية ووزارة البيئة والتطوير العمراني وتغير المناخ في تركيا مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتزمت تركيا بمنحة قدرها 3 ملايين دولار لتشغيل المنصة (رئاسة COP31، بيان صحفي، 14 نوفمبر 2026؛ «أوز ديلي» (14 ،UzDaily) نوفمبر 2026). وتُجري الدول الخمس الأولى الآن تقييمات تشخيصية تقودها بنفسها لتحديد القطاعات ذات الأولوية واحتياجات الاستثمار والعقبات (رئاسة COP31، 14 نوفمبر 2026).

وترسم المذكرة المفاهيمية للمبادرة خريطة طريقها: بعد الدفعة الأولى تأتي مرحلة «إشراك الدفعة الثانية»، على أن تُستخدم دروس الدفعة الأولى في «مزيد من التحسين والتوسع... نحو COP31 وما بعده». وستضم لجنة توجيهية عالمية رئاسات COP30 وCOP31 وCOP32، أي أن المبادرة ستستمر في عهد إثيوبيا التي تستضيف COP32 في أديس أبابا في نوفمبر 2027 (رئاسة COP31، المذكرة المفاهيمية للمبادرة، 2026؛ «سي جي تي إن أفريقيا» (16 ،CGTN Africa) نوفمبر 2026). ويُخصَّص يوم 19 نوفمبر في برنامج الأيام المواضيعية لـCOP31 لموضوع «إيمجه: تعزيز التنفيذ» (İmece، وهي كلمة تركية تعني العمل الجماعي التطوعي)، ومحوره المشروعات الجاهزة للاستثمار والوصول إلى التمويل (رئاسة COP31، برنامج الأيام المواضيعية). ذلك هو اليوم المناسب لوفد السودان كي يعلن اهتمامه. فبعد 20 نوفمبر يغادر الوزراء، وقد تتشكل الدفعة التالية والسودان خارج النقاش.

الأدلة

أولًا: لخطة السودان المناخية سعر معلن، لكن لا توجد خلفها قائمة مشروعات، والمبادرة وُجدت لسدّ هذه الفجوة بالذات. تقدّر المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة للسودان، المقدَّمة في سبتمبر 2022، الدعم اللازم للتخفيف والتكيّف بـ8.24 مليار دولار على مدى عشر سنوات، مشروطًا بالدعم الخارجي (مبادرة «الوعد المناخي» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة السودان، اطّلعنا عليها في 16 نوفمبر 2026). لكن السعر ليس قائمة مشروعات. وتقول المذكرة المفاهيمية إن 80% من المساهمات الوطنية الجديدة للدول النامية تُظهر إشارات قوية على الطموح، وفق إطار تقييم مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبرنامج الإنمائي، بينما لا يُظهر سوى 36% منها أدلة قوية على «عناصر قابلة للتنفيذ» مثل خطط الاستثمار واستراتيجيات التمويل وخطط العمل القطاعية. وتسمّي المذكرة الفجوات: ضعف ترتيب الأولويات، وتشتت المؤسسات، وارتفاع كلفة إعداد المشروعات، ومشروعات لا يراها المقرضون قابلة للتمويل. ومكوّناتها الثلاثة تستهدف هذه الفجوات تحديدًا: قدرات التخطيط الوطني، وقوائم المشروعات، وتصميم التمويل وحشد رأس المال (المذكرة المفاهيمية). وفي 11 نوفمبر، قال رئيس مجلس السيادة الانتقالي أمام قادة COP31: «يمتلك السودان إمكانات كبيرة في مجالات الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، وإدارة الأراضي والزراعة المستدامة، وإستعادة النظم البيئية، وإدارة المياه»، ودعا الشركاء الدوليين إلى العمل مع السودان «من أجل تحويل إمكاناته وموارده وخططه إلى إستثمارات حقيقية ومشروعات قابلة للتوسع، وفرص عمل، وقدرة أكبر على الصمود»، إلى جانب بناء قدرات المؤسسات الوطنية (سونا، 11 نوفمبر 2026). وهذا يكاد يكون وصفًا لما تقول المبادرة إنها تفعله.

ثانيًا: تبدأ المبادرة بالكهرباء، حيث فجوة السودان كبيرة وحيث تتجه خطته أصلًا. تقول المذكرة المفاهيمية إن «التركيز المواضيعي الأولي» سيكون على الكهرباء، بوصفها «مدخلًا عمليًا لاختبار النهج»، مع ترك نطاق الدعم لأولويات كل دولة (المذكرة المفاهيمية). وكان نحو 66% من سكان السودان يحصلون على الكهرباء في 2024، أي أن شخصًا من كل ثلاثة تقريبًا كان محرومًا منها (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات 2024). وتتعهد المساهمة الوطنية للسودان بخفض مشروط لانبعاثات قطاع الطاقة بنسبة 38% بحلول 2030، وتقترح التوسع في أنظمة ري أكثر كفاءة تعمل بالطاقة المتجددة، مع جعل الزراعة أولوية التكيّف الأولى (الوعد المناخي، صفحة السودان). وتقع الشبكات الشمسية الصغيرة والري بالطاقة الشمسية وتشغيل خدمات الصحة والمياه بالطاقة الشمسية في نقطة التقاء هذه الخطوط الثلاثة. وهي أيضًا من نوع المشروعات الصغيرة القابلة للتكرار التي يقترح المكوّن الثاني للمبادرة تجميعها في «محافظ جاهزة للاستثمار»، حتى لا يضطر كل مشروع إلى البحث عن ممول وحده.

ثالثًا: جيران السودان ونظراؤه في الداخل بالفعل، والدخول مصمَّم ليكون خفيفًا. كانت إثيوبيا، مستضيفة COP المقبل، ضمن الدفعة الأولى. وانضمت في 13 نوفمبر زامبيا، وهي من أقل البلدان نموًا في أفريقيا مثل السودان، ولبنان العضو في المجموعة العربية (رئاسة COP31، 14 نوفمبر 2026). والمبادرة «ليست مبنية على نموذج عضوية رسمية أو داعمين»؛ إذ تشارك الدول «على أساس اهتمام حكومي مُعلن»، ويمكنها الدخول من المرحلة التي تناسب قدراتها القائمة، ولا يُطلب منها «تكرار التحليلات القائمة أو إنشاء هياكل مؤسسية جديدة». والحكومات المهتمة مدعوة إلى الكتابة إلى قناة اتصال مخصصة هي cop31bridge@iklim.gov.tr (المذكرة المفاهيمية؛ رئاسة COP31، خطاب الدعوة). ويمر الدعم عبر برنامج «الوعد المناخي: إلى الأمام» (Climate Promise: Forward) التابع للبرنامج الإنمائي، وصفحة «الوعد المناخي» تُدرج السودان أصلًا بين الدول التي تدعمها (الوعد المناخي، صفحة السودان). وقد وصفت منصة «الطاقة» (attaqa.net) المبادرة بأنها قد تكون «أحد أهم المبادرات المنبثقة عن قمة المناخ كوب 31» («الطاقة»، 15 نوفمبر 2026).

الرد على الحجة المضادة

أقوى اعتراض هو أن المبادرة ليست مالًا. وهذا صحيح، والمذكرة المفاهيمية تقوله صراحة: فهي «ليست جهة تنفيذ جديدة ولا صندوقًا مناخيًا ولا مؤسسة تمويل ولا منصة تنسيق»، و«المبادرة نفسها ليست آلية تمويل». ومنحة تركيا البالغة 3 ملايين دولار مخصصة للمنصة ككل لا لأي دولة بعينها (رئاسة COP31، 14 نوفمبر 2026؛ «أوز ديلي»، 14 نوفمبر 2026). ولا تقول 3Bi إن الانضمام إلى المبادرة سيموّل مشروعًا سودانيًا واحدًا. حجتنا أضيق من ذلك: مشكلة السودان أمام صناديق المناخ وبنوك التنمية ليست نقص الأفكار

بقدر ما هي نقص المشروعات المُعدّة والمسعّرة والقابلة للمقارنة. والمبادرة تقدم، بلا رسوم، تشخيصًا وخطة لقائمة المشروعات واستطلاعًا لاهتمام المستثمرين وتواصلًا مبكرًا مع بنوك التنمية وصناديق المناخ. وهذه خطوات كانت دولة بخطة كلفتها 8.24 مليار دولار وميزانية عامة محدودة جدًا ستضطر إلى الدفع لاستشاريين مقابلها.

والاعتراض الثاني يتعلق بالقدرات: فوزارات السودان مثقلة، والمبادرة تطلب عملية حكومية شاملة ترتكز على وزارتي المالية والبيئة. وهذا قلق مشروع. لكن المذكرة المفاهيمية تتيح للدول الدخول من النقطة التي تناسب قدراتها، وتعتمد على التحليلات القائمة حيثما أمكن، وتترك للحكومات اختيار شركائها. ولدى السودان ما يبني عليه: مساهمته الوطنية، وعضويته في شراكة المساهمات المحددة وطنيًا (NDC Partnership) منذ 2019، ودعم «الوعد المناخي» (شراكة المساهمات المحددة وطنيًا، صفحة السودان، اطّلعنا عليها في 21 أكتوبر 2026؛ الوعد المناخي). كما تقبل مرحلة الدخول في المبادرة صراحةً الإحالات من شراكة المساهمات المحددة وطنيًا ومن بنوك التنمية متعددة الأطراف. والبدء بقطاع واحد، هو الكهرباء الشمسية، يُبقي الطلب في حدود الممكن.

أما الاعتراض الثالث فهو الازدواجية مع برامج يستخدمها السودان بالفعل. والمذكرة نفسها تجيب عنه: فالمبادرة تهدف إلى ربط الدعم القائم لا إلى استبداله، وتقول إنها لن تعمل «بوصفها حارس بوابة لمشاركة الشركاء».

ما توصي به 3Bi تحديدًا

أولًا، بحلول 19 نوفمبر، يوم التنفيذ في COP31، على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية إرسال خطاب مشترك لإبداء الاهتمام إلى قناة الاتصال الخاصة بالمبادرة، يسمّي الكهرباء الشمسية، بما فيها الري بالطاقة الشمسية وتشغيل خدمات الصحة والمياه بها، مدخلًا مقترحًا للسودان، ويطلب الانضمام إلى الدفعة الثانية. وعلى وفد السودان أن يسلّم الرسالة نفسها إلى فريق المبادرة لدى الرئاسة في أنطاليا.

ثانيًا، خلال أربعة أسابيع من انتهاء COP31، على المؤسستين تسمية مسؤول اتصال في كل منهما، ونظير في وزارة الطاقة والنفط، إذ تتوقع المذكرة المفاهيمية من الحكومات المشاركة أن تحدد «مؤسسات اتصال وطنية».

ثالثًا، قبل بدء أي تشخيص، على المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية أن يجمع ما هو موجود أصلًا: المساهمة الوطنية لعام 2022 وتقدير كلفتها البالغ 8.24 مليار دولار، وطلبات الدعم المقدَّمة إلى شراكة المساهمات المحددة وطنيًا، والدراسات السابقة عن الطاقة الشمسية والري. وبذلك تبدأ المبادرة من تحليل السودان نفسه بدل أن تكرره.

رابعًا، على وفد السودان أن يسأل إثيوبيا وزامبيا عن كيفية عمل مشاركتهما في المبادرة عمليًا، في أنطاليا أو بعدها بقليل. ودور إثيوبيا مستضيفةً لـCOP32 وعضوًا في اللجنة التوجيهية يجعلها نقطة الاتصال الأولى الطبيعية.

خامسًا، ستتحقق 3Bi بعد COP31 من الدول التي تدرجها المبادرة في دفعتها الثانية، وستنشر ما إذا كان السودان بينها.

المصادر والتواصل

المصادر الأولية: رئاسة COP31، «COP31 يحشد التمويل لتحويل الالتزامات المناخية إلى عمل» (بيان صحفي، أنطاليا، 14 نوفمبر 2026)؛ رئاسة COP31، المذكرة المفاهيمية لـ«جسر تنفيذ العمل المناخي» وخطاب الدعوة من رئيس COP31 مراد قوروم (cop31.tr، اطّلعنا عليهما في 16 نوفمبر 2026)؛ رئاسة COP31، صفحة المبادرة ضمن أجندة العمل (اطّلعنا عليها في 16 نوفمبر 2026)؛ رئاسة COP31، برنامج الأيام المواضيعية (اطّلعنا عليه في 16 نوفمبر 2026)؛ «أوز ديلي» (UzDaily)، تقرير عن انضمام أوزبكستان إلى المبادرة والتزام تركيا بـ3 ملايين دولار (14 نوفمبر 2026)؛ «الطاقة» (attaqa.net)، تقرير «قمة المناخ كوب 31.. نجاح مرهون بتحويل الالتزامات إلى فرص استثمارية» (15 نوفمبر 2026)؛ «سي جي تي إن أفريقيا»، تقرير عن اجتماع الوزراء الأفارقة في COP31 (11 نوفمبر 2026؛ لموعد COP32 فقط)؛ سونا، النص العربي لكلمة السودان أمام قمة قادة COP31 (16 نوفمبر 2026؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة «الوعد المناخي»، صفحة السودان (اطّلعنا عليها في 16 نوفمبر 2026)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، نسبة الحصول على الكهرباء في السودان (بيانات 2024؛ تحققنا منها في 5 نوفمبر 2026)؛ شراكة المساهمات المحددة وطنيًا، صفحة السودان (اطّلعنا عليها في 21 أكتوبر 2026). الاقتباسات من وثائق إنجليزية ترجمة 3Bi. وقد أدرج موقع متخصص واحد باربادوس ضمن الدول المنضمة حديثًا، لكن بيان رئاسة COP31 نفسه يسمّي أربع دول (تشيلي ولبنان والمكسيك وزامبيا)، ونحن نعتمد بيان الرئاسة. ولم تطّلع 3Bi على أي موقف حكومي سوداني من المبادرة، ولا تقول إن السودان قد تواصل معها أو لم يتواصل. لأسئلة المنهجية أو لاقتراح تصحيح، تواصلوا مع فريق 3Bi للأبحاث عبر 3bisudan.org.

أُعدّ هذا المنشور عبر سير العمل الآلي اليومي لمنشورات 3Bi، الذي يرصد التغطية الإقليمية والدولية المتعلقة بالمناخ والطاقة.

يُعدّ هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات المانحة، يُرجى زيارة 3bisudan.org.

الاقتباس المقترح: فريق 3Bi للأبحاث، ورقة سياسات، 16 نوفمبر 2026، مبادرة البناء نحو الأفضل (3bisudan.org ،3Bi)
الناشر: مبادرة البناء نحو الأفضل (3Bi)